مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

التوجيه الملكي والتحول البنيوي في الأمن الوطني الأردني

محمد بن ساري الزعبي

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

النتائج الرئيسية

- يُشكّل التوجيه بتحديث الجيش العربي الأردني انتقالاً استراتيجياً في الفلسفة الأمنية الوطنية من نموذج يرتكز على التفاعل العسكري التقليدي إلى نموذج هجين متكامل، يعتمد على مبادئ استخدام القوة الصلبة المدمجة بالمناعة الرقمية والمؤسسية والمجتمعية.

- تعتبر رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى قيادة الجيش نصاً ملكياً تأسيسياً يُعرّف مرحلة وظيفية جديدة في زمن عدم اليقين بين حالتي السلم والحرب، وبين العسكري والمدني، وبين الميدان الجغرافي والفضاء الرقمي.

- تزداد أهمية الوعي الرقمي كأحد أركان الردع الوطني غير التقليدي، والذي يرتكز على قدرة الدولة على بناء منظومة متماسكة تشمل حماية الأرض والشعب والسيادة.

- يمتلك الأردن بحكم الخبرة المؤسسية والمكانة الإقليمية، قدرة على تحويل التوجيه الملكي إلى سياسة عامة قابلة للتنفيذ والقياس، وفرصة للتحوّل إلى نموذج مرجعي في الدفاع الهجين.

-

خلفية تاريخية ومقدمة

يشكّل العام ١٩٤٦ من تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية منعطفاً بارزاً في ترسيخ الجيش كمؤسسة سيادية، ثم التأكيد في عام ١٩٤٨ وما تلاه على دوره في بيئة إقليمية مستمرة التغيّر، قبل أن يصل التحول الأكثر رمزية في العلاقة بين الجيش والقيادة السياسية إلى قرار الملك الراحل الحسين بن طلال «تعريب قيادة الجيش» في العام ١٩٥٦، والذي ارتبط بإعادة تسمية وتوطين القيادات العسكرية وتكريس الاستقلال السياسي العسكري عن النفوذ البريطاني. تفسّر هذه الخلفية سبب بقاء الجيش العربي في الأردن تحمل عبر العقود وظيفة أولى متمثلة بالدفاع الصلب لحماية الحدود والسيادة، ووظيفة استدامة الاستقرار المتصلة بقدرة الدولة على الصمود في محيط إقليمي كثير التقلّب. يبرز هنا تساؤل التحديث في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وكيفية تكيّف مؤسسة الدولة الأكثر انضباطاً مع أشكال جديدة من المخاطر والتهديدات.

منذ تولي الملك عبد الله الثاني في العام ١٩٩٩، اتجه مسار التحديث إلى بناء قدرات نوعية تتلاءم مع حروب ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وتحوّل الحدود إلى مسار تهديدات مركبة تشمل عمليات التهريب، والخلايا النائمة وشبكات التسلل والطائرات المسيّرة حديثاً، وصولاً إلى بروز ساحة الفضاء الرقمي. يمكن قراءة هذا لمسار بوصفه انتقالاً تدريجياً من «جيش تقليدي» يضمن حالة من الردع الإقليمي إلى قوة احترافية مرنة توازن بين الدفاع الوطني المشترك والتأهيل عالي المستوى. أولى العلامات التي تدل على هذا الاتجاه كانت الدفع نحو بناء قواعد وطنية للتطوير والتصنيع الدفاعي وربطها بالبحث بمرسوم المركز الأردني للتصميم والتطوير (JODDB) ثم مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB)، كمؤسسة عسكرية مدنية تعمل تحت مظلة القوات المسلحة تستهدف تطوير قدرات عسكرية محلية وفي البحث والتصميم والتصنيع الدفاعي، ما أسفر عن تدشين المدينة الصناعية العسكرية في العام ٢٠٠٩، في إشارة إلى أن عملية التحديث تعني بناء منظومة معرفة وإنتاج وسلاسل إسناد محلية قدر الإمكان.

برز كذلك مسار ثالث يتمثل بتحديث التدريب والجاهزية والقدرة على مكافحة التهديدات غير النظامية، وهو المسار الذي يتجسد بشكل بالغ الرمزية في مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC). ففي خطاب الرسمي للديوان الملكي، يقدم افتتاح المركز كمشروع يقوده القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية لتأسيس منظومة تدريب متقدم للعمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب، مع قابلية استقبال شركاء إقليميين ودوليين ضمن بيئة تدريب تحاكي سيناريوهات واقعية، ويعرف المركز نفسه كمركز تميز للتدريب على مكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة والحرب غير النظامية، بما يعكس إدراكاً مبكّراً بأن نوع التهديد قد تغيّر، وأن الاستثمار في الإنسان والتدريب لا يقل عن الاستثمار في العتاد. ثم دخلت المؤسسة العسكرية مرحلة تعزيز التحديث كتكامل عملياتي، ونقل الجيش من جاهزية داخلية إلى جاهزية تعمل ضمن بيئات ائتلافية معقدة، وهو شرط أساسي لأي مؤسسة عسكرية في عصر التهديدات الهجينة. ومع التغيّرات في العراق التي تزامنت مع اشتعال الجبهة السورية وعودة تهديدات التنظيمات المسلحة، أصبح أمن الحدود أولوية تحديثية واضحة.

إن أكثر ما يميز التحديث العسكري الذي تبنّاه جلالة الملك عبد الله الثاني، أنه لم يتوقف عند البر والجو والحدود، بل تمدد إلى مستويات غير تقليدية، وعلى رأسها الأمن السيبراني. فعلى المستوى العسكري، تشير تقارير إلى تدشين مركز الاستجابة لحوادث أمن المعلومات للقوات المسلحة الأردنية بدعم من الناتو في يوليو ٢٠١٧، وهو مؤشر على انتقال التفكير من الحماية بالسلاح إلى حماية الشبكات والبنى الرقمية بوصفها ساحة صراع مستقلة. كما كان إنشاء مركز وطني للأمن السيبراني نقطة تحول في فهم المناعة الدفاعية المتنوعة ضمن بنية مؤسسات الدولة.

قراءة في رسالة الملك عبد الله الثاني لتحديث القوات المسلحة الأردنية

تتجاوز رسالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة اللواء يوسف أحمد الحنيطي في ٢٤ يناير ٢٠٢٦، اعتبارها توجيهاً تنظيمياً إلى كونها إعلاناً استراتيجياً عن انتقال الدولة الأردنية إلى مرحلة جديدة في التفكير العسكري والأمني، وتعيد تعريف كيف ولماذا يتم تطوير الجيش، وفي أي سياق زمني وعملياتي. تحمل الرسالة دلالات رمزية مكثفة لترسيخ الشرعية الوطنية للتحول القادم، ولا يبدو أن الصيغة الملكية في الرسالة تفرض الأمر من الأعلى، بل تؤسس له بوصفه امتداداً تاريخياً، الأمر الذي يحصّن عملية التحديث، ويجعل التحول البنيوي تطوراً طبيعياً، كما أنه تمهيد يعكس فهماً دقيقاً وعميقاً ضمن سياق علم الاجتماع العسكري أن إعادة هيكلة مؤسسة راسخة لا يمكن دون ربط المستقبل بالهوية المتجذرة.

يحمل استخدام جلالة الملك لمصطلح «التحول البنيوي» دلالة حاسمة، فالبنية تعني العقيدة، الهيكل التنظيمي، منطق القيادة، وأنماط التشغيل، حيث لا ينحصر الفهم على الوسائط والعتاد. وتضع الرسالة سقفاً عالياً للتغيير، وتستبعد منطق التحديث التدريجي المحدود، لصالح إعادة هندسة شاملة للقوات المسلحة خلال إطار زمني محدد بثلاث سنوات، وهو إطار طموح لكن يبدو أنه مقصود لفرض وتيرة عمل غير تقليدية، حيث يعتبر تحديد الزمن بهذه الشكل أداة قيادة استراتيجية، إذ يمنح ترحيل القرارات ويجبر المؤسسة على الانتقال من التفكير النظري إلى التنفيذ المرحلي القابل للقياس.

حين يطلب الملك إعادة تشكيل هيكلة القوات المسلحة ليتناسب هيكلها التنظيمي مع متطلبات القتال ضمن بيئات العمليات المختلفة، فإنه يعلن في الغالب نهاية التعامل بالنموذج الأحادي للمعركة، وهذا توجيه يعكس إدراكاً بأن القوات المسلحة الأردنية مطالبة بالعمل في بيئات برية، وجوية، وسيبرانية، ومعلوماتية، وحدودية، وربما هجينة في آن واحد. تنتقل الرسالة هنا من تساؤل حجم القوة إلى تساؤل تصميم القوة لتنتقل بين البيئات

دون فقدان الفاعلية، وهو جوهر التفكير العسكري الحديث.

للمرة الأولى، تُدرج الحروب الهجينة وغير التقليدية كمرجعية صريحة للتحديث، وهذا إقرار رسمي بأن التهديد لم يعد خطياً، فالملك يرمز بأن الحروب الحديثة تتطلب إتقان أساليب غير متماثلة، توظيفاً مرناً للقدرات الدفاعية والهجومية، وربط التدريب والتسليح بالخطط التعبوية. وهذا يعكس انتقال العقيدة من الدفاع القائم على الثبات إلى الردع القائم على الحركة الاستباقية والتكيف. كما أن وصف القوات المسلحة المنشودة بأن تكوم رشيقة ومرنة ونوعية يحمل بُعداً تنظيمياً عميقاً، حيث تنتقد الرسالة ضمنياً النماذج الثقيلة بطيئة القرار، وتدفع باتجاه قوات توزيعها العددي أقل، وأعلى تدريباً، وأسرع انتشاراً، وأكثر قدرة على العمل الشبكي، فالرشاقة هنا فلسفة إدارة عسكرية تشمل القيادة وسلاسل القرار، وأنماط الإسناد، وحتى الثقافة المؤسسية. لقد كان تركيز الملك عبد الله الثاني على مراكز الثقل الاستراتيجية والعملياتية يعكس فهماً متقدماً لنظريات الحرب الحديثة، حيث يتركز الهدف الرئيسي على تعطيل قدرة الخصوم على القيادة والتواصل والاستمرار. لذلك يربط الملك بين حماية هذه المراكز وبين امتلاك منظومة قيادة وسيطرة واتصالات فاعلة وموثوقة وآمنة. والدلالة هنا تتمثل بأن المعركة على الاتصال لا تقل أهمية عن المعركة الميدانية، وأن الأمن السيبراني والاتصالي جزء لا يتجزأ من المنظومة.
إن تخصيص أولوية للعمليات السيبرانية الدفاعية والهجومية كمجال للاستثمار اختيار استراتيجي ذكي لميدان تفوق لدولة ذات موارد محدودة نسبياً. فلا يبدو أن الملك يطلب التفوق في كل المجالات دفعة واحدة، بل التفوق في مجال أو أكثر، وهي صيغة معقولة وواقعية تعكس إدارة ذكية للقوة. كما أن إدراج الأنظمة المسيّرة وأنظمة الذكاء الاصطناعي على جميع المستويات يؤكد أن التحول المنشود ممتد من القيادة العليا إلى الوحدة الميدانية.

توسع الرسالة الملكية المنظور العسكري الأردني لتشمل قوات الاحتياط، وحرس الحدود، والدرك، والشرطة الخاصة، مما يعكس تبنياً صريحاً لمنطق الدفاع الشامل، حيث يتم دمج أدوات الدولة المختلفة ضمن التخطيط التعبوي، دون عسكرة الأمن الداخلي، مع اتصال الفصل الصلب بين الداخلي والخارجي في زمن التهديدات المركبة. كما أن إعادة توجيه المركز الأردني للتصميم والتطوير كنواة بحث وتطوير وتصنيع متقدم يعكس إدراكاً بأن الاستقلالية العسكرية تبدأ من الاستقلال المعرفي والتكنولوجي، وإدراج حوكمة الصناديق والشركات الاستثمارية التابعة للقوات المسلحة يؤكد أن التحول البنيوي إداري ومالي بجانب العسكري، ويهدف إلى رفع الكفاءة وتخفيض الهدر وتعظيم الأثر الاستراتيجي للموارد.

في النهاية، تؤكد الرسالة على دعم القيادة العليا المباشر والمستمر، وتغلق أي فجوة بين الرؤية والتنفيذ، فالملك في الرسالة قد ربط التحديث بمسؤولياته الشخصية، ما يمنح القيادة العسكرية التفويض الكامل لاتخاذ قرارات ربما تكون صعبة قد تصاحب أي تحول بنيوي عميق.

توصيات الخطوة التالية والعقائد الدفاعية التكيفية

لقد كانت رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني نصاً تأسيسياً لعقيدة عسكرية أردنية محدثة، وإعلان انتقال الجيش معدٍّ للرد إلى مؤسسة استباقية مرنة ومتكيفة، ومن قوة صلبة إلى منظومة دفاع هجين متكاملة، ومن تحديث الأدوات إلى إعادة هندسة بنيوية. وهنا تمثل الرسالة أوضح مثال في الإقليم على قيادة سياسية تدرك أن أمن الدولة في القرن الحادي والعشرين يُبنى بالفكر بقدر ما يبنى بالسلاح، وبالمرونة بقدر ما يبنى بالقوة، وبالمناعة المؤسسية والمجتمعية بقدر ما يبنى بالجاهزية القتالية. ويمكن ضمان تنفيذ هذا الفكر العسكري المتكيف والمرن الجديد من خلال منظومة دفاع متعددة المستويات تتكامل فيه المرونة العسكرية، والمعرفة، والاقتصاد، والفضاء السيبراني، والمجتمع بوصفه مركز الثقل النهائي.

أولاً، ينسجم التحديد الزمني المقترن بمفهوم التحول البنيوي جوهرياً مع عقيدة الدفاع التكيفي التي تقوم على الانتقال من الجاهزية الثابتة إلى القدرة على الاستجابة المتغيرة والسريعة ضمن بيئات العمليات المتعددة. فالدفاع التكيفي يفترض أن الحرب المقبلة قد تبدأ بتعطيل أو تشويش أو صدمة غير متوقعة، وهو ما يقابله في الرسالة الملكية التأكيد على إعادة هيكلة القوات المسلحة بما يضمن قدرتها على العمل في بيئات العمليات المختلفة وإتقان أساليب الحرب الحديثة والهجينة غير التقليدية، وهنا تتحول المرونة من توصيف تكتيكي إلى مبدأ مؤسسي لإعادة التصميم العسكري. ثانياً، تتقاطع الرسالة الملكية بشكل مباشر مع عقيدة الأمن المرتكز على المعرفة عندما تشدد على العقيدة

القتالية الدقيقة وعلى منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات الحديثة التي تعد الآن ركيزة سيادية رقمية، إذ تمثل السيطرة على القرار وتدفق المعلومات في بيئة الحروب الهجينة، لا مجرد أداة إسناد قتالي، وعلى الشراكة كذلك مع مراكز الأبحاث والتطوير. تؤكد العقيدة على أن المعرفة أصبحت سلاحاً قائماً بحد ذاته، وأن حلقة القرار هي المورد الاستراتيجي الأهم. وهذا المنطق حاضر ضمنياً في الرسالة الملكية حين يربط جلالة الملك عبد الله الثاني بين التخطيط، التدريب، والتسليح، والتوظيف الأمثل للقدرات، بما يعني أن القرار العسكري أصبح نتاج منظومة استشراف وتحليل، وتكامل معرفي مستمر. وبذلك، تتحول القوات المسلحة إلى مؤسسة منتجة للمعرفة العملياتية، وليس مجرد مستهلك لها.

ثالثاً، تظهر عقيدة الأمن الاقتصادي المتكامل بجلاء في تركيز الرسالة الضمني على الإسناد اللوجستي، والاستدامة وإعادة هيكلة الصناديق والشركات الاستثمارية التابعة للقوات المسلحة الأردنية وفق أعلى معايير الحوكمة، وهذا الربط بين القدرة الاقتصادية يعكس فهماً بأن الاستنزاف في الحروب الحديثة يكون اقتصادياً بقدر الاستنزاف العسكري، وأن الحفاظ على تدفق الموارد، والتموين، والتصنيع، شرط رئيسي من شروط الردع. يتقاطع كل ذلك مع فرضية أن الاقتصاد بات ساحة صراع موازية، وأن الاستمرارية الاقتصادية يجب أت تُدار كجزء من منظومة الأمن الوطني.

رابعاً، يضع جلالة الملك مجال العمليات السيبرانية الدفاعية والهجومية كأولوية استثمارية، ويقرن ذلك بالقدرات المسيرة والذكاء الاصطناعي، وهذا جوهر عقيدة الدفاع السيبراني المعرفي. يتجاوز هذا التوجيه فكرة حماية الشبكات إلى تبنّي الفضاء السيبراني بوصفه مجال تنافس استراتيجي مستقل، كون أن احتمالية أن تكون الضربة الأولى في الحروب القادمة معرفية أو إدراكية قبل أن تكون عسكرية عالية جداً. وبهذا يُصبح الوعي، والمعلومة، وسرعة التفسير، عناصر ردع موازية للقوة النارية، وتتحول حماية الإدراك العام والمؤسسي إلى جزء من التخطيط الدفاعي الشامل، وهذا مرتبط كذلك بعقيدة الحصانة والمرونة المجتمعية التي تمثل جبهة داخلية وطنية مشتركة ضمن عمليات التخطيط التعبوي المشترك.

الخلاصة

كانت رسالة جلالة الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة بمثابة إعلان سيادي عن انتقال الأردن من منطق التحديث الجزئي إلى منطق التحول البنيوي الشامل في الأمن الوطني، فهي تؤسس لرؤية دفاعية متكاملة تعيد تعريف وظيفة الجيش العربي ضمن منظومة دولة قادرة على التكيف والاستباق في بيئة تتسم بتداخل ميادين الصراع وتسارع التهديدات وارتباطها. كما تجسد الرسالة التركيز على المرونة وإعادة الهيكلة في بيئات عمليات متعددة، وتضع المعرفة وصناعة القرار في قلب العقيدة القتالية بما ينسجم مع الأمن المرتكز على المعرفة، وتربط الجاهزية العسكرية بالاستدامة اللوجستية والاقتصادية، وتمنح الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي أولوية استراتيجية، وتدمج الاحتياط والأمن الداخلي ضمن التخطيط التعبوي لممارسة حصانة ومرونة مجتمعية قوية. وبذلك، تؤسس الرسالة لنموذج عسكري متقدم يرى الأمن قدرة مستدامة على حماية السيادة، وصون القرار، والحفاظ على تماسك الدولة ووظيفتها تحت الضغط، وتحوّل مؤسسة الجيش إلى محور منظومة دفاع وطني شاملة في عصر عدم اليقين.

محمد بن ساري الزعبي: باحث أول في مركز الخليج للأبحاث، ومؤلف كتاب «الأنظمة العالمية فوق القطبية: قراءة في الأنماط والسمات الاقتصادية والأمنية والرقمية الناشئة في النظام الدولي».

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net